



جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون الجنائي

الإجراءات الجنائية الوقائية في التشريع الكويتي « دراسة مقارنة »

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه

إعداد الباحث
محمد حسين محمد جاسم العنزي

إشراف الأستاذ الدكتور
أمين مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي
كلية الحقوق

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : legal
Serial No : 618
Classification : 343

٢٠١١ هـ - ١٤٣٢

ملخص

الإجراءات الجنائية الوقائية في التشريع الكويتي

لقد أوردت في رسالتي تنظيم المشرع الكويتي للإجراءات الوقائية حيث نص المشرع على تلك الإجراءات صراحة في ثنايا قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بأن أفرد له فصلا مستقلا سماه الإجراءات الوقائية ونفى عن هذه الإجراءات صفة العقوبة الجنائية كما نفى عن الشخص الصادر ضده صفة المجرم أو المتهم قصد منها مواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخص ما وذلك بإلزامه بتوقيع تعهد مالي في حالة ما إذا ارتكب جنائية أو جنحة في مدة معينة أو إلزامه بتوقيع هذا التعهد مصحوبا بكفالة شخصية أو عينية.

كما تناولنا بالبحث مجموعة أخرى من الإجراءات أو التدابير الوقائية والتي لم ينص عليها المشرع صراحة كإجراءات وقائية وإنما أصبغ عليها صفة العقوبات أو بدائل العقوبات وذلك بالنص عليها ضمن ثنايا قانون الجزاء والقوانين المكملة له إذ أوردها في قانون الجزاء كعقوبات تبعية أو تكميلية كالحرمان من الحقوق والمزايا، والعزل من الوظيفة العامة، والحرمان من مزاولة مهنة، وإغلاق المحال العامة، ومراقبة الشرطة، والمصادرة، والإبعاد للأجنبي عن البلاد، والتعهد بالمحافظة على الأمن مصحوبا بكفالة أو غير مصحوب بها، كما نص المشرع الكويتي على مجموعة أخرى من الإجراءات كبدايل للعقوبات كإيداع المجرم أو المتهم المجنون أو المدمن على المخدرات أو المسكرات إحدى المصحات العلاجية، أو سحب رخصة القيادة، أو الامتناع عن النطق بالعقاب فجميع تلك الإجراءات تحمل في طياتها صفة الإجراء الوقائي تهدف إلى مواجهة الخطورة الإجرامية.